بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله وسلم
قوله باللسان قيل الثناء يطلق على ذكر ما يشعر بالتعظيم وقيل يطلق على الإتيان
بما يشعر بالتعظيم وهذا قد يكون باللسان وبغيره كقوله صلعم أنت كما أثنيت على
نفسك وكقول الشيخ في الشرح في النسبة بين الحمد والشكر وصدق الشكر فقط على
الثناء بالجنان فقيل إنه حقيقة فيهما وقيل في الأول فقط وفي الثاني مجاز مشهور
فالأولى أن يقال إن الشيخ استعمله بالمعنى الثاني لئلا يكون قوله باللسان مستدركا
ويحتاج في توجيه ذكره الى ما تكلف الخ فقوله باللسان لإخراج الثناء بغيره و
خروج الحمد الصادر من الباري تعالى عن التعريف لتنزهه عن اللسان لا يضر إذ لا يكون
وصفه به مجازا عن إظهار الصفات الكمالية الذي هو الغاية المقصودة من الحمد كما
قيل أو ليس المقصود هنا بالتعريف الحمد الصادر من البشر فإن قلت هلا حملت إطلاق
الحمد الصادر منه تعالى حقيقة كما هو الظاهر وتجعل التعريف شاملا له بأن يقال المراد
بكونه باللسان أن يكون قولا ولا شك أن الحمد الصادر منه تعالى قول وإن لم يكن بجارحة
اللسان لتنزهه تعالى عنه وصح التعبير عن القول بكونه باللسان لأن الغالب في القول
يكون به قلت يبعده عنه مع كونه خلاف الظاهر أن قوله مورد الحمد لا يكون
إلا اللسان مشعر بأن المراد بالثناء باللسان إلا ما صدر عن الجارحة وعلى القول
بأن الشكر قد يكون بإيذاء النعمة التي على غير الشاكر كما يقتضيه أن الله تعالى يؤيد
العبد ليعظم الله تعالى أحد إن عسى على إنعام فرد كالعبد على عبد آخر أما يقول
كقوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي إذا اعتبر تلك الصلاة في مقابلة النعمة
من النبي صلعم على الأمة بالتبليغ مثلا والمحبة كما أحب الله تعالى نبيه صلعم في مقابلة ذكر
شيء ان يكون شكرا على ذلك التقدير وينبغي أن يشمله تعريف الشكر كما يشمل حمده تعالى

نحو

لمن يبلغ الحمد وحج يحتاج الى التكلف في قوله اولا بالجنان يصرفه عن ظاهره لتنزهه تعالى عن الجنان
قوله على قصد التعظيم يخرج الإتيان بما يشعر بالتعظيم من غير قصد كما لو وصف بصفات
الكمال على سبيل الاستهزاء والسخرية والظاهر أن هذا تمام التعريف كما يستطلع عليه
إن شاء الله وأعلم أن المشهور أن الحمد يقتضي متعلقين محمودا به ومحمودا عليه فالمحمود
به هو ما يختص به الثناء والمحمود عليه هو الأمر الحامل على الثناء مثل أن تثني على زيد
بكونه في مقابلة إنعامه وقد يتحدان ذاتا ويتغايران بالاعتبار مثل أن تثني على
زيد بإنعامه عليك في مقابلة ذلك الإنعام فإن ذلك الإنعام من حيث هو صادر
منه محمود به ومن حيث إنه والحامل على الثناء محمود عليه وأنه تعتبر في كل من
المحمود به والمحمود عليه أن يكون أمرا جميلا لكن المحمود به لا يحتاج أن يكون اختياريا
وأما المحمود عليه فلا بد أن يكون اختياريا ويرد على اعتبار كون المحمود عليه
جميلا أن أحدا إذا أثنى على ظالم بأنواع الثناء على ما فعل من نهب الأموال وقتل
النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر أن ثناءه حمد مع أنه على غير جميل فإن
المتبادر من الجميل ما يكون جميلا في الواقع لا ما يتصور بصورة الجميل ويعتقد
كونه جميلا من غير مطابقة الواقع الآن يقال لا نسلم أنه حمد وإن الجميل المعتبر
في المحمود عليه أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الاعتقاد والمثني على الظالم في الصورة
المذكورة يعتقد ذلك جميلا ويصوره بصورته ويرد على اعتبار كونه اختياريا
حمد الله سبحانه وتعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والإرادة لأنها ليست
باختيارية تعالى عندهم وإلا لزم حدوثها وقد عرف في موضعه وكذلك الحمد على الملكات
النفسانية كالقدرة والحلم ونحوها إلا أن يقال لما كانت تلك الصفات والملكات
مبدأ للأفعال الاختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الأفعال أو يحمل ذلك من التأويل كا...

[illegible]

وتقتضي في الحمد اعتقاد اتصاف المحمود بذلك الوصف وعدم مخالفته افعاله الخوارج
لما مر فعلى هذا الوصف بالمعظم لا يفيد الا كيف اتفق ولا اعتقاد المذكور وعدم مخالفته
افعال الخوارج في الجزء الثاني وهو لا يكون الا للسان فان ظاهر يدل على أن
الجنان والاركان كذلك وردّ الجزء الاخير لا يستلزم هو ظاهر ولا لا يستلزم
ولا تقبيل جزء له كذلك لا يحمد الا من سمعها وهو اللسان والمراد حمد لم يكن
للخوارج حمد اصلا فانه لا يحمد حتى يكون لها فاعل واقع لا يقبل اعتبارها
في الحمد على انها ستظهر ان لا حمد أن ولا حمد ثبات كذا ذكره المحقق التفتزاني في شرح
شرح المطالع وورد على اعتبار الاعتقاد للمذكور انها جاءت عاده الشعراء في اثناء
على السلاطين كقولهم انا نحمدهم ونثني عليهم بما هو الظاهر ذلك حمدٌ لا ارتقاء
لا نسلم ان ذلك حمدٌ وبتقدير تسليمه فانما يرد بدون ايقاعه في التجارة ثم نقول الظاهر
ان الشاعر لا يعتقد في كل واحد من تلك الاوصاف حتى تجارا نعتقد اتصاف الممدوح
به ولا يتقيد بذلك بل يكتفي بايراد كل وصف في المحاورة لا يعتقد اتصاف الممدوح
به وعلى تقدير تسليم ان ذلك حمد فلا نسلم ان ما ذكر من الاوصاف مما لا يعتقد
فتأويل الحقق الدواني وانتفاء حقيقته في كل واحد منها لا يجدي بذلك لان الاوصاف
ينكره الاحداث فحصل ان هذا الوصف بما ذكر لا يفيد الا تخييل ذي
مع اعتقاد اتصاف الممدوح به فكذا الوصف وعدم مخالفة افعال الخوارج الواضحة مما
دل عليه ذكر الوصف بالمعظم هذا وقد يمنع تخيل ما ذكر من المحمود به وهو الظاهر
فان المحمود به هو الذي يشعر بالمعظم ولكن ان يدعي شموله لاعتبار كونه محمودا بأن
يحمل الشأن على الفرد الكامل وان لم نسلم ان الشأن لا يكون الا مخيلا وان المحمود
عليه فقبيل تخيله التعريف بان يكون قوله سواء تعلق بالمعنى او بغيره من تتمة التعريف
وفيه ان في استعمال لفظة التعبارع لا فاده التقييد في التعريف نبوة لا يتيسر في هذا المقام

لان الله

اعلم الدري بنيا دراك المقصود منها كما تطلع الله تعالى المتكلم لتصوير المعاني الذي فهم
صفتا من اطلاق التعريف وافراد بحدها فان تتمة التعريف كان كالحاصل من قال
متعلقا سمعه او غيرها وكذا قوله كما يشاء وبعده التقييد وما يتعلق به من الرئيس
المقصود منها الا تعميم اسم ذكرها في الشرح مع ذكر المحمود عليه في التعريف حيث
فان ذكرها الشأن السابق الى الجل سوا تعلق بالمعنى او بالغير فالحاصل من الجملة ثم
ليس هناك الا احتمال المعنيين بقي الكلام في كونه جملة فانما ان نقول الجملة مما
هنا العدم اعتبار في المحمود عليه لسلم ان الاولى ان يقال الذي حمد الله او يعلم الله
مرفوعة سواء تعلق بالمتبوعة او غيرها على ان تكون من تتمة التعريف على ما قيل المقصود
تخيرها عرفا المحمود من صفات الكمال فان وضع الاصناف على ما حمد ولا
يتحدان بحال الا في التعريف فتعم قوله على فضله المعظم كما هو الظاهر وعلى انه
المحمود عليه وكونه جميلا بيانه ان الانسان لما شعر بالمعظم لابد لها عليه
مرغاث وحامل له عليه والا كان عبثا وذلك هو المحمود عليه واذا كان كذلك
المعظم الخاص المدعى بالشهرة سمي الانسان غير كما هو المتبادر من اطلاق المعظم ليصدق
مرغاقلا الا انتفاء المحمود وتفاوت الاكمل يحسن بها المعظم وعدم اتصاف الخوارج
اعتقاد اتصاف المحمود بالمحمود به وعدم مخالفة افعال الخوارج في جواز على فقد
المعظم فان المتبادر من المعظم الفرد الكامل الذي ينتظم بقي عدم الظاهر الباطن
فقد ظهر ان هذا التعريف على ما ذكرنا مشتمل على جميع ما اعتبروه في الحمد لكن
كون المحمود عليه اختياريا والحق ما ذكر من المشهور في ذلك لما سلف عليه الاشكال
واما اخراج نحو فاشتمال على الحمد بدون علم كونه جميلا كما في المختصر على المحمود
عليه وكونه جميلا ظاهر واما اشتماله على كون المحمود عليه اختياريا فوجه ذكر

في شرح الكشاف انه اذا اجمل وصفه للتذكر وهو الاجتباء كما اذا وصف وما ما يسبق
اصطفاء للعابد ايتقاء للمتجبر المجرد وانه علات القتا الذي يكون اباعث
والعابد عليه امرًا جميلا لا يكون الامر الاعتقاد المذكور ذكر كما عرف هذا اصل
للواجب فان المتباد من المنشأ الفرد الكامل والكمال ما ينبغي بالتعظيم لا يكون كذلك
الا اذا لم يجز شيء التحمير قوله ما فيه المراد بها الانعام لما تعرض الفواصل
الفرد وقعت وعبارة الشرح وهي المزايا القائمة بالمنعم من حيث هو وهي تعلق
الشاهد بان يكون بارئها ومنافيها قوله والشكر عرفًا الخ وبقي المتبه
سنه وهي الجزم انه عرف كذا في الكتاب لما سيجيء من التقارب ومن ثم تعترض ان
الذكر كما تقدم له صلة الجود من اللسان والمتكر وقوله ما سكن اليه عند لم يؤيده
فكان ذكر الجود مظنة لخطور الشكر بالبال وللا ستشهاد به وله ومعنى يكون
اشارة الى كثرة ايتاد الجود على الشكر عرفا على ما في الكتاب العربي وهو ان الجزم
بهما مشكوك زيادة فان الظاهر الجزم بما له الانعام كما أفاده المحب السارح في الشرح
ثمت قال وفي منتخب الكتاب ما لفظه أقول الذي يتبادر من شكر بعليه مع ما عرفت من اشتراط
الاعتقاد وعدم مخالفة الفواد الخ وانت خبير بان كلام الشرح صريح في
خلاف ذلك حيث دل بعد الدلالة على استلزام الذات تنبيهًا على تحقق الاستحقاق في
قوله ينبغي اي يشعر في تحدد انه بحيث لو عرف عرف المنبأ عنه وهذا المعنى
متحقق في الشكر الجناني ما يأتي للمنبه الى الباري تعالى فظاهر لا طلاعه على كل
خفيه وأما بالنسبة الى عبده فيكون كونه ما ينبغي المذكور ولا يقدح في تحققها
بالمنبأ عنه كما لا يقدح في دلالة اللفظ على جزئي المجاز بالوضع على انه يكون ان
يعرف اعتقاد الشاكر بالانعام وهو لا كان فيه ان التفاوت بين المنبئ والمنبأ عنه

في الشكر الجناني فان الظاهر ان الاعتقاد هو المعظم قوله لكونه منبئ
صرح المحقق التفتازاني في شرح المطالع انه يتعين ان يكون ذلك لان الانعام تكون على الشاكر
وقد ان تعتبر الانعام بكونه على الشاكر لم يثبت بالنقل الصحيح ولو وجد ان
يقال النقل الشاكر حمد على الاول ونصح على الثاني وأعلم انه تعتبر في الشكر الجناني
اما الأول كان اعتقاد المنعم الموصوف بالانعام على العظم الحمادي المعبود اليه عليه لانه لما كان
الباعث على التعظيم الانعام كان هناك التعظيم ما يطلق قطعًا ضرورة ان الانعام
لا تكون باعثة على التعظيم وهذا المراد بقولهم العاقل قوله لكونه منبئا للعلم لكون
منبئا وهذا صادر للانعام لا بالمعظم فان الاباء على المعظم المطلق لا الانعام لا يتأتى
التعريف كما ذكر المحقق الدواني قلت ويتحقق لكونه منبئا للعلم كما ذكره سعد فيما
وهذا هو الحادث وهو ان الانباء عن المبني لاستلزم تحققه فضلًا عن قصده و
ذلك كان الفعل الذي كونه دالًا على الانعام لا يقصد به عرفًا الدلالة على قصد التعظيم
قوله اللسان او ما يجري مجراه كالاشارة والكتابة فتشمل هذه ثلاثة مع
كونه مجموعها او فجميع اشق منها والذي يختص منها بما كان دالًا على الانفراد
او مجموع الاخير او مجموع احدها ومعها بكون معنى قوله او منع الخلو دون الجمع فإن
قلت عطف قوله او ما كان على ما قبله بأو وعطف بعده بها يدل على ان
مجرد الذكر باللسان او الاركان لكون شكرًا وليس كذلك قلت ليس هذا على اطلاقه بل
كل منها قابل للتعليق بنوع كان منها على انه شرط خارج لا يجوز كما جزم
فاذا نظرنا الى اعتقاد ما للسان على شكر فلا كما ان احدهما ان يطرأ ولا كما
ما للذات كونه باللسان وللحاظ كونه بالجنان بالنسبة والاخرى ان يطرأ ولا ما للذات
كونه بالجنان وللحاظ كونه باللسان بالنسبة وكذلك بالبدن طائفًا لاعتقاد ولا الاركان

رضاء المعارف وتشفى الماء جسما كما اداء ملاذ شتى بحمد فوجوف الدواء وحد فاذا ورد الى
الثانى كما ذكرنا فاداء الذى يتم محمد وخاء المسند اليه كما ذكرنا وصرف الكلام
نعم ولسلى لقارئ متفى المتأمل العالم لضيفه مسمح فى المسند اليه كما ذكرنا وهو هذا
الاعراض عن الخطاب الى الغيبة فى قوله تعالى — الى هنا الحمد لله ربكم باعتبار الحيثية فى الاخطاب بايهما
احدهما ما سبق والثانى انه اكثر ما تستعمله المتأخرون وهو ان يعبر احد طرفى الاضافة
فى عهد الغير فاعتقده وصرف فى الاول ايد والثانى فى قوله رب العالمين فى هذا المقام مؤيد للثانى دون
الاول وهذا اذا اعتبر الحيثية فى الاخطاب بالنسبة الى الاعتبار الاصلى الذى هو الاصل فى الاخطاب الذى
الثانى الغيبة مع وجود الحيثية فى الغيبة اضطرارا وهو عدم كون المخاطب لا اصطياد متصورا
اصلا لكن قد يتعذر فالكلام ساقط هذا هو الاولى اضطراره وهذه تنتهى ظاهر المقام الاول دون
الاول ايد والثانى فى قوله تعالى محمد والمسند اليه المحكى بعد انتهى وكما ان الاعتبار الاصلى
فى الخطاب المعلى الاول والمساعد فى الثانى فى قوله رب العالمين هنى وصرف الاول ايد والثانى
فهذا اذا اعتبر الحيثية فى الاخطاب والحكم واذا قد اعتبر هذا فهو فتوقوه واعلم انه كما ان الخطاب
والمسند اليهما لا ينتهيان الا حين ما ذكر كذا فى الاعتبار **قوله** واما الكلام فموجز
نوقتنى فهو بيان قوله ان الكلام وكلامها تشبيه مع بنيتهما الكلام وعدما يدل على اسناد احدهما على
الاخر المشبه والاستناد ان مطلق المشبه والمشبه به لا يصح كذا كما كل **قوله** ما يدل اصالة الاول
ان اراد بالمراد المراد بدية ما شق اعنى كان يكون صيغة امر عليه فيكون وجوبا ابتدا
فلم اطلاعا لا يجدى ولم يصح ولا الخطاب اما كذا او كذا الا يكون لا يسوغ بها ولو
اريد بالمراد ما يشمل ما يعارضه فى الجملة كالمراد من الخطاب وجوبها لا يسوغ ارادته
فلا يلزم بضبط وجعلى الطوسى **قوله** ولا يكون مخلوقا مدلولا ما ذكرت تنبيها فى العرض الاشيء
الحدوث اعنى الماهو عن الحدوث الجهلى ولا دون العقول المتأمل فى عوارف الامور

وانكر ذلك وخلافه الدسائجى هنا مراجع الدسائجى **قوله** ولا يصح ورود الامر
والنهى عوحد مطلق العبيد فى طلب الترك كتابه على عيش الماء والصلى الشاق فكذا عن
عيش العقلاء المحسوس الورع وانشار ما لطف حيث الماء العبيد فى طلب الجهاد فى ذلك
الامام وان العبيد فى ذلك لا يكون الا عيش الشاق فى طلب الورع الماء والجهاد فى ذلك
ذبيه على ان الخط الطلاق الكذب والنهى وبوضوح وذكر ما يعلم الماء الجهاد فى ذلك
ما هو منه ان يكون العبيد فى طلب الترك كما ذكر على العيش الماء والصلى الشاق كما ذكر على عيش
ويكون معناه العبيد الماء عيش الحسى الشاق ولسهم المقصود الشاعر ما مصوره العيش
الماء ان كان مع تعذيب الجهاد والخوف شيء عيش مر الحسى الشاق ولو كان مع صبر الوقار
العقل ولكن يعارض هذا ما ذكره الشارح فى قوله
اسم كون مع عطف احد المتراد فين على الاخر سيد سور الحسى فى الاعتبار **قوله** واما الكلام فموجز
الماء فلا يحتاج الى الكلام وقد اشار الى ذلك بقوله
ذكر ان الكلام وكتبه ابو ماسر وكان فى ايام مولى الحواجب والماء عبيد الله
الله على سلامة بن سنه وكان قد كان شاطبى الفرات الياه وكان الى السواد من سنه وكان يعرف عن
العرب فقصده ابو ماسر فاملوا الاصوص والوضاح ومدن سمع من ابو ماسر كان يعرف بارمينى فى قنطرة
سوداء جعرا وكان الملك فيلسوفا الماء كان والرجل ملك الجزيرة وكان جعفر يجتمع على ملوك الطوائف
حتى يلبس على كل منهم ما يسخطه وهو اوراد وقد الفتح وفتح الجانب الغربى واوراد الجزيرة له
الملك بارض الجانب **قوله** وهى معروفة وكذا ان تحرير كان قد قال الماء على الملك الذى
الى الطوائف ملكا كان كان ما قاله ادسه بعث الى بطليموس الهرمسى الينصر له ملكه وقد عنه
نفسه الى ذلك وقد ذلك بهذا الذى بحثت الماء بطليموس الى بطليموس وكلمت السر الماء على ملكه وقد عنه
شئت وانتحى الى مشاورة وزرائه وكان اسار على ان نعمل الا فتيلة ان جعد وارادوا

الدرس الرابع من الدروس التي تعقد في الحوزة العلمية في النجف الأشرف

الى الجملة كما مر هنه قوله اما لجد للاحصار والظاهر انه هنه الاذ لا يشترط ذلك اذ الشرط الكفاية
لكن ما يعرف قوله كما مر في اجرة الخ فانه هو هنه الا ان يقال ان مر هنه بحسب ما ذكر الشرط
وهنا بحسب ما هو فرسه قوله او حال الخ فرسه ان حل الحال ما هو هنه بل هو الظاهر الغالب
ملك المحكوم به هو الذي اقر به حي فلا تشمل ما لو كان ميتا فان على الاستمهال ما مر عليه المتن
كما مر في الشارح فالحق ما ذكره الشارح هنه قوله لكن الخ تقييد قوله فعلى اصحاب
قوة الاقرار وعليه المدار عليه مع قلته وقوله فالظاهر الاكثر الخ الظاهر الاول
اذا وقع عند القاضي بحصول الحق وان لم يثبت قوله فقد يثبت الخ هو الظاهر
لكون سببه لا يوجد الا في ذلك الحق فتفي وهو ظاهر قوله فتعين الخ
عن موجود او صدقها بوصف صالح قوله ميل على المدر والاولى على المدر والمطعون
المدر والاولى المدر بدون على لما مر أن الشرط هناك ان يدعي الاداء او الابراء
والاقتصار على الاول اما قصور او قصد قوله ثم الفرق الخ قد يقال ان الاقتصار
على الاول اما قصور او قصد كما مر هنه قوله فلا يرد ما مر هنه قوله
الرد الواضح ما مر انه قد يقال ان الفرق كما مر هنه حسبما ساسا قوله
الحدود فانه لما كان لا يسأل الا قولا كان فيه تسليط له على ما لم يعلم قوله
ثم المطروح بدله بالبال
بدان جميع ما ذكر هنا يبني على ان الحدود كانت الاسباب لوجوب الحد ومنعها السروج اعني ارباب
قوله اما على تعلق الاحكام هنا على ما هب الحنفية له والعراقيين وهنا لا يسقط
جمهور اهل السنة فتعلق بها ما لا يجب بعضه مراد بوجوب الجميع بالحد بحيث لو عفا
في كلام بعض في علم الاصول قوله ومن تتبع وجد الشيخ ان مراده ان بدل ساتر المحل
فيكون الحق الذي له كالاداء والابراء ونحوهما قوله لان الحق الذي له كالاداء
لا كالاداء فاذا اقر المضاف صار الحق في حقه كالاداء فلا يقبل الرجوع
المضاف وجاب المدين اذ هو بدل وكانه لما قال لكن لا يخفى ان يكون المنصوب عليه

الى الاخير

الا بدلالات المدلول عليها بقوله اداء الخ كان فيه انتقال الصاروخان جهة ما ذكره هنا التشريع
وما هنا جهة الترجيح الا ان يقال الاكثر على الخصوص الكلي فهذا كما مر هنه التأمل قوله
الا ما دل شامل للمعلق بحرف وأما ان الدلالات المتعلقة الواقعة بعد الفتح قوله الوقف
بدل على ذلك مفرقا لما مر شقص وقد يشفع جبرا بالجر الشقاص الذي هو جوار غلاف القلم
دوية كما يجاب بما ذكر شفعه الجار شفاعة قوله ولا يجوز ان هذا يوجب حينئذ
ان يكون ما يتبع فيه المعنى في نفس الامر قوله ما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر ما حاصله
التنبيه مبتدأ الخبر وما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر وما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر
وما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر الحسبان فيه المعنى فيه مبتدأ الخبر ما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر
مر تحريف وجوب الاندراج ولا يخفى ان فيه المعنى فيه مبتدأ الخبر ما حاصله التنبيه مبتدأ الخبر
او الكون والحوالة او الكون والحوالة على المتوكل كما يتبين الله سبحانه وتعالى
ولكنه المذكور عند علم الحرف هو الغاء دون ان الابتداء كما ان قول الحالي ما سيم ذكر الدليل
ومعنى متعلق الظرف المستقر تماما اما هو عند عدم قرينة الخصوص قوله ما لم يقاوم البينة قبل
نهى المبني صلة عوها القول المذكور بتمامها والظاهر ان الطلبي كالكل قوله ويشترط في مدرك
هذا اعتبار ان يكون للاعواض المتقابلة فيعلمان هذا الكيس مثلا انه اذا قيد الاغراض للمدة وان
امتنع اعتبارها وبعض المواضع كما في الانوار فالمحاط بهذا الرجال ولا يصح والوضعان
الاشجعيان قوله شرح شيخ الاسلام قد تقدم عن الرملي ما لا حاصل فيه ويعلم المصدر الذي فيه
اشرح بدون زيادة في ما مر على المعول عليه الاحق بل هو المذكور في مصدر لانه كما
قال قوله اذ يتركا الاطلاق فيه لانه كان غرضه المعترض بقبيل المساواة فلا يتجه الاختصار
الاداء اذ لا مر ما مر انه لا طلاق قوله ووجه حسنه ما مر وبما ذكرنا ان الكتابة حاصلها
في قوله اشرح لي صدري على ما مر وظاهر قوله الشيخ طلب شرح شيخه ما مر على تحقيق الحروف

نهاية المخطوطة